

طريقته وهو صيغة الميمي للمعلوم فانما يتم لو كان
ضير قيامه الفاعل كفي وهو يوجب دووا باخذ
المعرف في التعريف بل الميمي يمتنع في المسمى لا في
عما اسلفناه **قوله** والتقدير بر صنف آخر وذلك
ان اسم الفاعل انما يعمل معتمدا وقد يكون في نفس
محد وفي معرف فيستحق العمل الذي وصف **قوله**
وايضا الوصف عن الملائكة المفضل للو في حذف
هذا الالف ليس من النقص فانما بعد التقدير تمام
قوله كالاختلاف المذكور اي بالبياض والحمرة
والسواد والظن ان المراد رعيتهما كالصفرة
فقيه اكتفا **قوله** زاد بعضهم في تعريفها
الاعمال المستعمل اليه **قوله** في قال في خروج اسم
كان **قوله** في بان اسم كان لم يستعمل اليه شيئا
وانما كان مستعمل لصدر خيرها المسمى كانا زيد
فانما كان قياسا وزيدا **قوله** هذا يرجع
لكان التامة وكلاهما في الناقصة فالاحسن
ان يقال كان لم يؤيد به الا سنادا اصله بل هي
طالعة اعاد الله على الزمن فقط او مع على حدث
ناقض وهو كونه على هذه الحالة اي كونه قائما
لغيره اي بطله بين الشيء وصفته فانحوت الناقض
هو الربط بين الممرتين لعدم تمامه بدو بينهما

تمام

تمام واذا تاملت ما سبق وجدته بين الفاعل
والمتصرف اللغوي والاصطلاحي نحو ما وجدته
وجها يجمعها في ضرب زيد وينفرد بالو في نفسه
الفاعل والثاني في سائر عمره وانه سبحانه ونفالي
اعلم **باب** التاييب اقواله ذكره
في كتابه الزهرية اوجها سمع في اسم التاييب
ولكن الواجب انهما موقوفتا للمصرفة والامينية
لانه **قوله** عني عن تقدير ومع ذلك في الفرض
حاصل وهو تعيين الكلام السابق في الكلام
اللاحق كما حققناه في الاعداد المسروقة في ثمانية
الزهرية في باب المبتدأ والتعريف **قوله** تاييب الفاعل
يعني فانما في صبر وقد ذكره ابن ابي عمير
ان هذا الميمي للمجهول ان يكون ميبيا للمعلوم
سند الفاعل ولا يبدل عن ذلك الا لو كانت
كالجهل او الجهل وهذا لا ينافي انه بعد بناء
الفعل للمجهول يكون خفة الاسناد للمفعول ولا
يسند حينئذ للفاعل الا بما حقه في الفهم
السبيل وسيل منعه والاصل افعول السبيل الارض
اي ملاها فبعد بناء افعول للمجهول خفة ان يسند
الي الارض واسناده للسبيل من الاسناد للسبب
لانه سبب في كونه الارض مفعولا **قوله** فاعل

مطلب التاييب

عل

195

Copyrighted Copying University